الحربي: مؤتمر الكويت العاشر لمستخدمي نظم المعلومات الجغرافية أكبر ملتقى محلي من نوعه

6

أكد أنه لم يراع العدالة وطالب بتعديله

العازمي: سأستجوب رئيس الوزراء إذا لم يتم سحب مرسوم دوائر المجلس البلدي

ربيع سكر

أعلن النائب حمدان العازمي عن عزمه استجواب رئيس مجلس الوزراء إن لم يتم سحب المرسوم رقم 94 / 2018 والمتعلق بتقسيم الدوائر الانتخابية للمجلس البلدي وتعديله لتحقيق العدالة، متسائلا عن المعايير التي تمت بناء عليها توزيع الدوائر.

وقال العازمي في تصريح بالمركز الإعلامي لمجلس الأمة أمس إن ضم منطقتي مبارك الكبير وجابر العلي إلى منطقة الصباحية في دائرة واحدة رغم أنه يفصلهما مناطق أخرى مثل هدية والرقة وأبو حليفة.

وأضاف أن محافظة الأحمدي تنقسم في هذا الإطار إلى قسمين قسم منها في محافظة مبارك الكبير والجزء الآخر خارجها.

واعتبر أن التوزيع غير عادل وغير منصف وفيه ظلم للأقلية الموجودة في الدوائر، معتبرا أن الحكومة لم تتعلم من المجلس الماضي الذي وصل الأمر فيه إلى التشابك بالأيدي بسبب طريقة توزيع الدوائر.

وتساءل لماذا يتم توزيع المناطق على أساس المحاصصة؟ مضيفا هل المقصود هو التصادم بين القبيلة أو العائلة الواحدة، فنحن الآن في عام 2018 وحتى الآن البعض يفكر في توزيع الكراسي على العوائل والقبائل.

وشدد العازمي على ضرورة أن يكون التوزيع وفقا للمحافظات أو الموقع الجغرافي، معتبرا أن التوزيع اليوم بلا معايير واضحة وغير عادل ولا يعتمد على التوزيع الجغرافي وأن الحكومة لم تقدم تعديلات ولا نسبة وتناسبا حول عدد السكان.

وبين أن سكان منطقة صباح الأحمد مازالوا يصوتون في دوائرهم القديمة، مؤكدا أنه سيكون له موقف حازم ومواجهة وسيقدم استجوابا إلى رئيس الوزراء إذا لم يسحب هذا المرسوم بصورته الحالية.

العازمي يصرح للصحافيين (تصوير – محمد صابر)

دعا الجبري لتحمل مسؤولية الرد على أسئلة الرياضة أو صعود المنصة

فهاد: الروضان كان محل مساءلة سياسية وتدويره التفاف على الدستور ولائحة المجلس

ربيع سكر

اعتبر النائب عبدالله فهاد أن تدوير حقيبة شؤون الشباب من الوزير خالد الروضان إلى الوزير محمد الجبري التفاف على الدستور وتفريغ لمواده.

وأوضح فهاد في تصريح بالمركز الإعلامي في مجلس الأمة «أننا أمام مشهد جديد للالتفاف على اللائحة الداخلية لمجلس الأمة وعلى الدستور وتفريغ له بهذه الممارسة التي لم تتم لأبناء الأسرة الحاكمة أو غيرهم من الوزراء».

وأشار إلى أن ذلك يعد تهريبا للوزراء من المسؤولية بهذا الالتفاف الخطير وإسناد الوزارات محل المساءلة السياسية إلى غيرهم.

وأضاف أن رئيس الوزراء والوزراء أقسموا أمام الله ثم أمام الأمير والشعب الكويتي على مرأى ومسمع من الجميع باحترام الدستور وقوانين الدولة وبأن يؤدوا أعمالهم بالأمانة والصدق.

وبين أن المواد من 121 إلى 132 من اللائحة الداخلية لمجلس الأمة تعنى فقط بالسؤال البرلماني، لما لهذه الأداة الرقابية من أهمية، معتبرا أن السؤال البرلماني مفترق طرق في العلاقة بين السلطتين.

وقال فهاد» سألت الوزير الروضان عن الإيقاف الرياضي، وكنت أهدف إلى معرفة الحقيقة وخطة عمل الحكومة لرفع هذا الإيقاف خصوصا أن دورة الألعاب الآسيوية الأولمبية الـ 18 سوف تقام في إندونيسيا من 18 أغسطس إلى 2 سبتمبر 2018 المقبلين».

وأضاف» بدلا من الهروب كان الأولى بالوزير الاعتذار للشعب الكويتي، وأن يعتذر لممثلي الأمة الذين تعهد أمامهم برفع الإيقاف الرياضي أثناء تعديل القانون 87 / 2017 ، ويقدم استقالته بدل من تهريبه من الأبواب الخلفية.»

وأشار فهاد إلى أن الروضان لم يتعلم من الوزيرة هند الصبيح التي واجهت وأبت إلا أن تواجه، رغم تحدث أحد النواب دفاعا عنها أثناء مناقشة الاستجواب بأنه عرض عليها في مجلس الوزراء بأن يتم تدويرها إلا أنها أصرت على المواجهة وصعود المنصة.

فهاد يصرح للصحافيين (تصوير – محمد صابر)

وأوضح أنه إذا كان الروضان يود أن يقرع أجراس البورصة للمساواة بين الجنسين فكان المفروض أن يقرع هذا الجرس ويتحمل المسؤولية السياسية ويصعد المنصة ويفند ما كان مقتنعا ومتعهدا به أمام الشعب الكويتي بشأن رفع الإيقاف.

وأضاف فهاد أن الوزير الروضان استخدم نفوذه داخل مجلس الوزراء لدفع هذه المواجهة واختار الهروب بالتفاف صارخ وبدعة دخيلة بالتعامل مع الدستور وتفريغ لمواده.

وطالب فهاد السلطة التشريعية بالتصدي لمثل هذا المنهج الخطير، مشيرا إلى أنه من غير المعقول أن أي وزير يهدد بالمساءلة يتذرع ويلتف على الدستور عبر هذه المخارج الطبقية لبعض الوزراء.

وتساءل» هل هذه الممارسة سوف تطبق على الوزراء الذين يهددون بالاستجوابات مستقبلا ؟ أو أن الاسم الأخير واللقب هو من ينقذ الوزير عائلته فقط؟ وهل هذه الممارسة ستكون سارية مع الاستجوابات المقبلة «؟

وأضاف» تخلي الروضان وهروبه من المساءلة لا يعني تخلينا عن المساءلة الحقيقية في ملفات مستحقة، وإذا عاد لذات النهج في الوزارة المتبقية له سوف نعود بذات المساءلة السياسية عليه».

وخاطب فهاد وزير الإعلام ووزير الدولة لشؤون الرياضة الجديد محمد الجبري قائلا» أنت رضيت على نفسك الوقوف هذا الموقف، وأعلم تماما ويعلم غيري من أبناء الشعب الكويتي لماذا تم اختيارك بالذات أنت لتولي مسؤولية الشباب والرياضة.»

وأضاف» سوف أوجه لك نفس الأسئلة وأنتظر منك الاجابة ولا تقبل على نفسك أن تكون كبش فداء لممارسات كان الأولى أن يتحمل من قام بها النتائج وليس أنت، وقد تعلمنا أن رجال الدولة يواجهون لا يهربون «.

وأكد فهاد دعمه أي استجواب يقدم من النواب بشأن المف الرياضي، مؤكدا أنه سيذهب مع مقدم الاستجواب إلى أبعد مدى.

ميزانية الهيئة نصف مليار دينار

«الميزانيات» تدعو إلى تفعيل «هيئة الطرق» وفك التشابك مع الجهات الحكومية الأخرى

جانب من اجتماع لجنة الميزانيات (تصوير – محمد صابر)

ربيع سكر

ناقشت لجنة الميزانيات والحساب الختامي في اجتماعها أمس مشروع ميزانية الهيئة العامة للطرق والنقل البري للسنة المالية الجديدة (2019/2018) وحسابها الختامي للسنة المالية المنتهية 2017/2016 وملاحظات ديوان المحاسبة وجهاز المراقبين الماليين بشأنها، بحضور وزير الأشغال العامة وزير الدولة لشؤون البلدية حسام الرومي.

وقال رئيس اللجنة النائب عدنان عبد الصمد إن اللجنة تبين لها أنه مازال هناك تشابك معقد في الاختصاصات بين هيئة الطرق ووزارتي الداخلية وشؤون الخدمات وبلدية الكويت بسبب عدم نقل الاختصاصات من تلك الجهات إلى الهيئة لأسباب يفترض أن تكون حسمت منذ صدور القانون في سنة 2014 والتعديلات المقدمة عليه في سنة 2015.

وأضاف أن اللجنة بحثت هذا التشابك مع سمو رئيس مجلس الوزراء في اجتماع سابق إلا أنه لم يتم حسمه حتى تاريخه ، علما بأنه سبق تشكيل لجنة وزارية من مجلس الوزراء لجميع الأطراف ذات الصلة بنقل اختصاصاتها للهيئة وموافقتها آنذاك على عمليات النقل إلا أن هذا لم يطبق على أرض الواقع.

وأوضح أنه رغم انتقال قطاع الطرق من ميزانية الأشغال إلى الهيئة وفق ماهو مثبت لدى اللجنة إلا أن هناك العديد من الملاحظات التي أبدتها الجهات الرقابية كعدم اعتماد الهيكل التنظيمي للهيئة وعدم وجود نظام مالي ما يؤثر على تنفيذ الهيئة لميزانيتها الجديدة والمقدر لها 513 مليون دينار وفق الضوابط الرقابية التي تضمن سلامة تنفيذها.

وأشار عبد الصمد إلى أن وزير الأشغال حسام الرومي أكد أنه سينقل ملاحظات اللجنة إلى مجلس الوزراء لضرورة حسم هذه الملاحظات الشائكة وفق تعبيره والمستمرة لسنوات.

وأكد عبد الصمد استعداد اللجنة لتبني أي متطلبات تشريعية تسهم في تفعيل دور الهيئة على النحو السليم قانونا، لاسيما أن اللجنة تستشعر الحرج في وجود اعتمادات مالية مدرجة في ميزانيات جهات أخرى يفترض انتقالها قانونا للهيئة.

وقال عبد الصمد إنه وبسبب وجود مخاوف مؤكدة من الجهات الرقابية من وجود صعوبة شديدة في تنفيذ الميزانية الجديدة فقد انتهت اللجنة إلى تشكيل فريق فني مع وزارة المالية لبحث نقل الاعتمادات المالية من الهيئة إلى (الأشغال) مجددا مع وضع قيد ملزم بألا تصرف إلا بمعرفة الهيئة كما كان معمولا به في الميزانية السابقة وذلك لحين اكتمال جاهزية الهيئة لإدارة ميزانيتها وفق القواعد الرقابية السليمة.

تمنى أن ترى هذه التعديلات النور في الجلسة المقبلة

«الاحتياجات الخاصة»: دراسة 8 تعديلات جديدة على قانون ذوي الإعاقة

ربيع سكر

ناقشت لجنة شؤون ذوي الاحتياجات الخاصة خلال اجتماعها ملاحظات وآراء جمعيات النفع العام المعنية حول القانون رقم (8) لسنة 2010 بشأن حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. وقال رئيس اللجنة النائب مبارك الحجرف في تصريح بالمركز الاعلامي لمجلس الامة إن هناك ما يقارب من 8 تعديلات جديدة على قانون المعاقين ستتم دراستها وإدراجها على جدول اعمال مجلس الأمة.

وأضاف الحجرف انه بعد قيام اللجنة بتعديل القانون الخاص بذوي الإعاقة، آثرت الاستماع إلى جمعيات النفع العام التي تهتم بأمور ذوي الإعاقة حتى تكتمل الصورة.

وأشار إلى ان اللجنة في سباق مع الزمن لإضافة ما يقارب 8 اقتراحات جديدة على التعديلات المدرجة على جدول اعمال المجلس منذ دور الانعقاد الماضي لمناقشتها وإقرارها بقانون متكامل.

وأوضح الحجرف أن اللجنة سوف تدرس هذه التعديلات مع وزارة التربية والهيئة العامة لذوي الإعاقة ومؤسسة التأمينات الاجتماعية بأسرع وقت لإحالتها لمجلس الأمة وإدراجها مع التعديلات الموجودة على جدول الاعمال.

وقال إن اللجنة استمعت إلى جميع الاقتراحات ومجموعة من ممثلي جمعيات المجتمع المدني وستجتمع مع مجموعة أخرى لتكتمل الصورة خاصة أن هذا القانون إضافة إلى عدد من القوانين الأخرى يعتريها النقص والقصور والشوائب عند تطبيقها.

وأكد الحجرف أن هذه الشوائب تحتاج الى تنقية بين فترة وأخرى بعد اخذ جميع الآراء حتى تصل اللجنة إلى (تخريجة) ترضي الجميع، متمنيا أن ترى هذه التعديلات النور في الجلسة المقبلة.

وأعرب عن تقدير واحترام اللجنة لفئة ذوي الاحتياجات الخاصة والسعي لدمجها في المجتمع لتساهم في بناء الكويت، مشيرا إلى أن هذه الفئة فاعلة وغير مهمشة في الكثير من دول العالم.

وتمنى الحجرف الوصول مع الحكومة إلى حلول توافقية فيما يخص هذه التعديلات وألا تكون محل اعتراض من قبل الحكومة.

من اجتماع لجنة شؤون ذوي الاحتياجات الخاصة (تصوير – محمد صابر)

عبدالكريم الكندري يطالب بإحالة المتسببين في تأخير صرف دعم العمالة إلى التحقيق

النائب د. عبدالكريم الكندري

طالب النائب د. عبدالكريم الكندري بإحالة المتسببين في تأخير صرف دعم العمالة الوطنية إلى التحقيق.

وقال الكندري في تصريح صحافي إن الحكومة التي لا تستطيع التنسيق بين وزاراتها وجهاتها في صرف دعم العمالة، لا يمكن أن تؤتمن على الحقوق الوظيفية والعمالية للمواطنين.

لتحسين معيشة المواطنين

الخضير يؤكد ثقته في تعاون الحكومة والمجلس لإقرار «مكافأة نهاية الخدمة للقطاع النفطي» في أقرب وقت

تعهد رئيس لجنة الشؤون الصحية البرلمانية النائب د.حمود الخضير بالعمل على منح صفة الاستعجال لتقرير اللجنة في شأن مكافأة نهاية الخدمة لموظفي القطاع النفطي من الفترة 2010 حتى 2017 ، معربا عن ثقته بدعم أعضاء المجلس وتعاون الحكومة من أجل إقرار القانون في القريب العاجل.

وأضاف الخضير خلال استقباله في ديوانيته مساء أمس الاول عددا من المتقاعدين في القطاع النفطي المشمولين بقرار اللجنة أن القرار المستحق اتخذ بإجماع أعضاء اللجنة ونشكرهم على هذا الموقف ، مؤكدا أن اللجنة لن تتوانى عن إقرار كل ما من شأنه تحسين معيشة المواطنين وفي الوقت نفسه يعالج أي سلبيات في القوانين القائمة.

وأوضح ان التقرير سيحال إلى المجلس يوم الخميس المقبل ونتطلع إلى إدراجه على جدول أعمال الجلسة المقبلة ليتسنى إقراره بأغلبية خاصة لأنه سيطبق بأثر رجعي وإحالته إلى الحكومة في أقرب فرصة ، لا سيما أن هناك توافقا شبه تام لدى السلطتين حول هذا القانون.

من جهتهم أشاد المواطنون المتقاعدون بجهود الخضير واللجنة الصحية معربين عن أملهم وثقتهم في تفهم المجلس لسرعة إقرار القانون.

الخضير مستقبلا متقاعدي النفط في ديوانيته